غالبية العمليات؛ كما أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً تعلن مسؤوليتها (**الحياة**، ٣ و٤/١٢/١٩٩١). وصادف ان كشفت السلطات ان المنظمات الفدائية تقوم، منذ فترة، بتهريب الاسلحة والمتفجّرات داخل نعوش الفلسطينيين الذين يتوفّون في الخارج (**هآرتس**، ٢/١٢/١٩٩١). ثمّ تعرّضت سيارة اسعاف تابعة للادارة المدنية لاطلاق نار في نابلس، في ١١ الشهر، بينما انطلقت عدة رصاصات صوب مدخل مستوطنة ايلون موريه، في اليوم التالي. وانتهى المسلسل بانفجار عبوة محلية قرب دورية في مخيم البريج، في ١٣ منه؛ وختاماً بالعثور على اخرى في القدس، بعد يومين.

وقد علّق رئيس الاركان الاسرائيلي، براك، على تصاعد العمليات في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر)، متهماً «فتح» بالمسؤولية عن غالبيتها في الوقت الذي تواصل ادارة العملية الدبلوماسية (**بمحانيه**، ٢٢/١١/١٩٩١). وتبعه نائب وزير الدفاع، عوفاديا علي، في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) بالقول ان العمليات المسلّحة قد ازدادت بنسبة عشرات بالمئة خلال الشهور الخمسة السابقة، وهي ظاهرة خطيرة (**القدس العربي**، ١٠/١٢/١٩٩١).

الى جانب تلك العمليات المسلّحة، قام الناشطون الفلسطينيون بهجمات عديدة بقنابل المولوتوف. فقد وقعت ٣٣ حادثة، عدا خمس حالات حرق لسيارات وحافلات بطرق اخرى، على الاقل، حسب التقارير غير المكتملة للفترة قيد المراجعة. والى ذلك، تمّ اعدام ثمانية مواطنين يشتبه بتعاملهم مع الاحتلال، ممّا يدل على تراجع الوتيرة عن الفترة السابقة. ولكن استمرار الاعدامات، التي أثارت الاعتراضات والانتقادات الصريحة المتكرّرة، من قبل م.ت.ف. والقيادة الوطنية الموحّدة وغيرهما، انما عكس وجود العوامل الداخلية التي تدفع أيضاً العمل المسلّح. وجاء تضارب بعض البيانات حول المسؤولية عن العمليات ليؤكد دور التنافس التنظيمي في الحفز على تنفذ العمليات. كما أدّت الاختلافات، في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر)، الى وقوع صدامات بين أنصار «فتح» و«حماس» في قطاع غزة.

محاولة اسرائيلية جديدة

تميّزت الآونة الاخيرة بظهور مؤشرات جديدة على محاولة بلورة سياسة اسرائيلية لاحتواء الانتفاضة الشعبية وازالة مظاهرها التنظيمية والعسكرية والمعنوية. وارتكزت هذه السياسة على عناصر رئيسة عدة، هي الارهاب المباشر للناشطين عبر استهدافهم بشكل محدّد، وابتكار الاساليب العملياتية المتطوّرة والمختارة، وممارسة أقصى ضغط على الشعب عامة، عبر وسيلتي التهديد والعقاب المنتقى والمتواصل.

جاءت الترجمة الاولى لهذه السياسة باستمرار أعمال قتل الناشطين الفلسطينيين؛ اذ استشهد عشرة بالرصاص وهم ملثّمون. وقد قتل احدهم على يد «فرقة موت» اسرائيلية في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)؛ واستشهد آخر على يد عميل في عزّون، في ١٨ الشهر؛ بينما قضت مواطنة بحادثة سير مع سيارة عسكرية في الزبابدة، في ٢٥ منه (**الحياة**، ١٥ و١٩/١١/١٩٩١؛ و**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١). كما استشهد مواطن كان يحمل عبوة ناسفة انبوبية في غزة، في ١٣ الشهر؛ وطفل انفجرت به قنبلة يدوية كان يلهو بها في غزة، في اليوم التالي؛ واستشهد ناشط كان يستعد لزرع عبوة في مستوطنة كتسونة، في ١٩ منه؛ وقضى رابع بانفجار لغم قديم، في ٢٧ منه (**القدس العربي**، ١٥ و٢٨/١١/١٩٩١؛ و**الحياة**، ١٥/١١/١٩٩١؛ و**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١). وارتفع بذلك عدد شهداء الانتفاضة، بفعل الاسرائيليين أو عملائهم، الى ١٠٩٠ شهيداً.

تدل هذه الاحصاءات على تراجع نسبي في عدد الاصابات الفلسطينية، إمّا بسبب تقلّص وتيرة الصدامات الجماهيرية أو بسبب السياسة الانتقائية الاسرائيلية المتعمّدة. وانعكس الشيء ذاته بخصوص عدد الجرحى، الذي استقر عند معدّل عشرة يومياً تقريباً، فيما عدا حالات معيّنة. ودلّ احصاء لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) على اصابة ٢٩٠ فلسطينياً بجراح، منهم ٩٨ بالرصاص الحيّ (**فلسطين الثورة**، ١٥/١٢/١٩٩١).

رافق ذلك تصعيد الحملة لعزل الناشطين وارهاق المواطنين من خلال الاعتقالات المستمرة. وقد أعلنت السلطات في أوائل تشرين الثاني